

يُحظر النشر حظراً صارماً حتى الساعة العاشرة من صباح يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بتوقيت غرينيتش

**خطاب سعادة السيد كوفي أنان أمام المؤتمر الاستعراضي لجمعية  
الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية  
المعقود في كمبالا، بأوغندا، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠**

- ١- السادة رئيس جمعية الدول الأطراف 'كريستيان فينابيرس'، الأمين العام بان كي-مون، الرئيس 'موسيفيني'، الرئيس 'سونغ'، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،
- ١- إنه لشرف عظيم لي أن أكون معكم اليوم في هذا المؤتمر الاستعراضي الأول لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- ٢- ويشكل هذا المؤتمر معلماً هاماً آخر من معالم الرحلة الطويلة نحو إنهاء الإفلات من العقاب عند ارتكاب أشد الجرائم خطورة.
- ٣- وكنتُ أنا جزءاً من هذه الرحلة، إلى جانب كثيرين آخرين.
- ٤- وكان لي الشرف العظيم أن أشرك في ذلك الآلاف من النشطاء والقانونيين حول العالم.
- ٥- وأن أشرك فيه أيضاً زملائي المتفانين في الأمم المتحدة والمحاكم المخصصة الغرض التي سبقت هذه المحكمة.
- ٦- وأن أشرك فيه كذلك بطبيعة الحال ممثلي الحكومات الذين اتخذوا الخطوة العظيمة المتمثلة في إنشاء المحكمة.
- ٧- ولكن توجد ملايين أخرى من الأشخاص كانوا معنا في كل خطوة قطعناها على الطريق.
- ٨- وعندما قمتُ، بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، بافتتاح المؤتمر في روما في عام ١٩٩٨ حيث تم الاتفاق على النظام الأساسي للمحكمة، ناشدتُ المندوبين أن يمضوا في عملهم كما لو كانت "أعين ضحايا الجرائم المرتكبة في الماضي، والضحايا المحتملين للجرائم التي تُرتكب في المستقبل، محدةً إلينا بثبات."
- ٩- ويجب أن تكون صرختهم المطالبة بالعدالة هي المحرك لنا نحو وجهتنا النهائية.
- ١٠- وهدفنا، كما قلتُ أيضاً في روما، هو إيجاد محكمة "تضع حداً لثقافة عالمية قوامها الإفلات من العقاب".
- ١١- ولم نصل إلى ذلك الهدف بعد، ولكن يجب أن نتذكر ما حملنا على العمل في هذا الصدد.

- ١٢ - وقد بدأت الرحلة في القرى المحترقة في رواندا وفي طرقها وحقوقها بل وحتى في كنائسها، والتي تناثرت فيها الجثث.
- ١٣ - ثم كانت، في العام التالي، في القرى ضحية القصف بالقنابل في البوسنة، وفي فظائع 'سريبرينيتشا' التي أطلقت فيها النيران على أكثر من ثمانية آلاف من الرجال والأولاد العزل وطُرحت جثثهم في حفرة.
- ١٤ - وفي كلتا الحالتين، فشلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فشلاً مزمياً في القيام بعمل حاسم قوي بغية حماية المدنيين.
- ١٥ - بيد أننا قمنا بجهد متأخر، عن طريق المحكمتين المخصصتين، من أجل تقديم الجناة إلى العدالة - وهو جهد لقي تأييداً إجماعياً تقريباً من جانب الدول الأعضاء.
- ١٦ - ولكننا يمكن أن نعود إلى الوراء مسافة أكبر إلى فترة 'نوريمبرغ' وطوكيو حيث المحاكم التي عاقبت مجرمي الحرب من فترة الحرب العالمية الثانية.
- ١٧ - وبعد ذلك بفترة وجيزة، في عام ١٩٤٨، كان إنشاء محكمة جنائية دولية أمراً متوخى في أحكام اتفاقية الإبادة الجماعية.
- ١٨ - ولكن ذلك لم يحدث. فقد بدأت الحرب الباردة، وفي غمارها فقد الزخم.
- ١٩ - وقد دفع ثمن ذلك ملايين الضحايا الذين فنوا في كفاح التحرر في أفريقيا وآسيا، وفي الحروب التي اندلعت في أمريكا الوسطى وكمبوديا.
- ٢٠ - وقد حُرِّموا من العدالة؛ والأسوأ من ذلك أن غياب العدالة قد أعطى مضطهديهم الجرأة.
- ٢١ - وليس بوسعنا أن نتعثر مرة أخرى.
- ٢٢ - ولذلك، فعلى الرغم من جدول أعمالكم الممتلئ والمناقشات الصعبة التي تنتظركم، فيجب ألا يغيب عن أنظاركم التعهد الرسمي الذي قطعتموه على أنفسكم عند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ألا وهو "...أن أشد الجرائم خطورة يجب ألا تمر دون عقاب".
- ٢٣ - فإذا تكلمت عن أحداث أقرب عهداً - رواندا، وسريبرينيتشا، وتيمور ليشتي، وأفغانستان، والعراق - فإن ذلك أيضاً لتذكيركم بأنني أرى أن البحث عن العدالة ليس فكرة مجردة. بل هو اقتناع راسخ تشكل عبر سنوات من الدبلوماسية الإنسانية وجهود صنع السلام.
- ٢٤ - ولدى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي الكثير مما تفخر به. وقد قام أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتوقيع على نظام روما الأساسي أو بالتصديق عليه.

- ٢٥- ونحن الآن وقبل كل شيء لدينا محكمة جنائية دائمة، ولهذا السبب فإننا قد رجحنا كفة الميزان لصالح العدالة.
- ٢٦- وإزاء جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، فإن الموقف الافتراضي للمجتمع الدولي هو الآن المساءلة وليس الإفلات من العقاب.
- ٢٧- وعند تقديم ادعاءات ذات مصداقية بارتكاب جرائم من هذا القبيل، يكون على من ينكرون الحاجة إلى العدالة الدولية أن يسوقوا حججهم وأن يبرهنوا على أن ردهم القانوني وافٍ.
- ٢٨- وربما جاز لي أن أضيف أن هذا شيء ينبغي القيام به عن اقتناع من جانب أطراف التفاعلات التي اشتد أوراها في غزة وسري لانكا في العام الأخير.
- ٢٩- وتحقيق هذا التقدم قد تطلب منكم التغلب على العراقيل التي وضعتها بعض الحكومات القوية التي اعترضت بإصرار على المحكمة الجنائية الدولية.
- ٣٠- وتبدو في الأفق تحديات جديدة، من بينها ما يدور من مناقشات - ولا سيما ما يحدث في أفريقيا من مناقشات حية - بشأن العلاقة بين السلام والعدالة.
- ٣١- ولكن بينما نحتفل بما جرى إنجازه حتى الآن، فإننا لا نستطيع أن نشعر بالرضا عن الذات. فكفة الميزان قد تميل مرة أخرى في الاتجاه الآخر.
- ٣٢- والنجاح الباهر المتمثل في إنشاء المحكمة قد جاء نتيجة للإرادة السياسية القوية. ويتطلب تحقيق المزيد من التقدم وجود رؤية وإحساس قوي بالهدف بل ويتطلب الشجاعة.
- ٣٣- لقد تحدثت عن التحديات الجديدة. وقد دعا الاتحاد الأفريقي في العام الأخير الدول الأعضاء فيه، يشجعه في ذلك قلة من القادة الأفارقة، إلى عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في إنفاذ لائحة الاتهام الصادرة ضد الرئيس السوداني البشير.
- ٣٤- ولكن ليست "أفريقيا" هي المعادية للمحكمة. فعندما ألتقي بأفارقة من جميع مشارب الحياة، فإنهم يطالبون بالعدالة: من محاكمهم ما أمكن، أو من المحاكم الدولية في حالة عدم وجود بديل جدير بالثقة.
- ٣٥- فالمحكمة الجنائية الدولية لا تحل محل سلطة المحاكم الوطنية. بل هي بالأحرى محكمة الملاذ الأخير وتخضع لمبدأ التكاملية.
- ٣٦- وإني بوصفي أفريقياً أشعر بالفخر لإسهام قارتنا في نجاح هذا المسعى العظيم.
- ٣٧- فقد قامت البلدان الأفريقية ومجتمعها المدني بدور نشط وتقدمي في إنشاء المحكمة.

- ٣٨- وأصبح ثلاثون بلداً من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أطرافاً في نظام روما الأساسي - وهي أكبر كتلة إقليمية منفردة انضمت إلى المحكمة.
- ٣٩- وأشعر أيضاً بالفخر لكون القادة الأفارقة قد قاموا، في أربع من القضايا الخمس المتعلقة بأفريقيا والمعروضة حالياً على المحكمة، إما بإحالة هذه القضايا إلى المحكمة أو بالتعاون مع التحقيقات على نحو نشط.
- ٤٠- وهم يلتمسون بفعلهم هذا الحصول على الدعم من آلية قضائية دولية إزاء القدرات القضائية المحدودة لديهم.
- ٤١- وفي حالة كينيا على وجه التحديد، التي استخدم فيها المدعي العام لأول مرة سلطته المسندة إليه هو لبدء التحقيق، اضطلع هذا الأخير بأعماله بالتعاون مع الحكومة الكينية.
- ٤٢- وفي جميع هذه القضايا، فإن المستهدف هو الإفلات من العقاب وليس البلدان الأفريقية.
- ٤٣- وأخيراً، فإنني أشعر الاعتزاز لكون هذا المؤتمر الاستعراضي الأول يُعقد هذا اليوم في قلب أفريقيا.
- ٤٤- فأفريقيا تريد المحكمة، وأفريقيا تحتاج المحكمة. وينبغي أن تظل أفريقيا تدعم هذه المحكمة.
- ٤٥- بيد أنه يجب علينا الاعتراف بأن بعض الناس في أفريقيا - وفي أماكن أخرى - لديهم قلق حقيقي من أن بحثنا عن العدالة قد يعرقل البحث عن السلام.
- ٤٦- فهم يسألون: "كيف نُقنع زعماء الأطراف المتحاربة بإحلال السلام إذا كان السجن في انتظارهم؟"
- ٤٧- ويدعي البعض أن العمل الذي قام به المدعي العام في أوغندا ودارفور قد أحرّ الجهود الرامية إلى إحلال السلام أو أعاقها.
- ٤٨- ولكن رواندا والبوسنة وكوسوفو وتيمور ليشتي ... هي وحالات أخرى قد علمتني أن القضاء والعدالة هما شريك وليسا عقبة أمام إحلال السلام.
- ٤٩- وقد تعلمت أيضاً أن الإفلات من العقاب يمكن أن يسهم في تجدد الصراع، كما حدث في سيراليون.
- ٥٠- وقد تأسست المحكمة الجنائية نفسها على المبدأ القائل (وأنا أقتبس من ديباجة نظام روما الأساسي) بأن أخطر الجرائم هذه "تهدد السلم والأمن والرفاه في العالم".
- ٥١- والسعي إلى تحقيق العدالة والسلام جنباً إلى جنب يؤدي إلى طرح تحديات فعلاً، ولكن هذه التحديات يمكن مواجهتها.

- ٥٢ - فالسلطة التقديرية التي يتمتع بها المدعي العام فيما يتعلق بالتوقيت تتسم بالأهمية، إذا استُخدمت بحكمة. وينطبق ذلك على يكون لدى من يتوسطون في النزاعات من حساسية إزاء الالتزامات القانونية الناشئة عن نظام روما الأساسي.
- ٥٣ - ولم يعد الاختيار بين العدالة والسلام خياراً مطروحاً. إذ يجب علينا أن نكون طموحين بما فيه الكفاية للسعي إلى تحقيق الاثنين معاً، وأن نكون من الحكمة بما فيه الكفاية للاعتراف باستقلالية القضاء واحترامها وحمايتها.
- ٥٤ - وبعبارة أخرى، فكلما صغر حجم الإسهام السياسي في عمل القضاء، تحسّنت إمكانية أن تأخذ العدالة مجراها.
- ٥٥ - سيداتي وسادتي، إن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هو مستقبل القضاء الجنائي الدولي. فلا ينبغي وجود أي شك في ذلك.
- ٥٦ - وسيتوقف استمرار تقدم ونجاح هذا الصك المَعْلَم على عدة عوامل، هي: تواصل مسيرته نحو اكتساب مزيد من العالمية؛ وفعالية قرارات المحكمة؛ وقدرة الدول على ممارسة مسؤوليتها الأولى بموجب نظام روما الأساسي عن التحقيق والمقاضاة والمعاقبة؛ فضلاً عن توافر الإرادة السياسية القوية من جانب الزعماء السياسيين والمجتمع المدني.
- ٥٧ - وستظل الأسئلة المتعلقة بالمصادقية مطروحة ما دامت ثلاث من الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ترفض إعادة النظر في موقفها والانضمام إلى أولئك الذين اتخذوا بشجاعة خطوة الانضمام إلى النظام الأساسي ليصبحوا أطرافاً فيه. ويصدق هذا الشيء نفسه على البلدان التي تطمح إلى العضوية الدائمة.
- ٥٨ - والمشكلة حقاً لا تقتصر على مجلس الأمن. فسته من البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين لم تصدّق على نظام روما الأساسي.
- ٥٩ - ولذلك يجب على الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي التاريخي أن تطرح سؤالاً هو: "ما هو نوع القيادة هذا الذي يُعفي الأقوياء من الالتزام بالقواعد التي تنطبق على الضعفاء؟"
- ٦٠ - والقيادة المتلكئة لا تصلح عذراً في هذا الصدد. والدول الأطراف في نظام روما الأساسي هي على الجانب الصحيح من التاريخ. فأنتم الأغلبية.
- ٦١ - وتوجد بينكم هنا بلدان من مجموعة العشرين وأخرى من مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين. وتستطيعون أن تطالبوا بأن يقبل من يدعون حمل لواء القيادة العالمية واجب تعزيز القيم العالمية.

- ٦٢ - فما من أحد ينكر أن المعاقبة على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية تشكل إحدى هذه القيم.
- ٦٣ - وختاماً أعود إلى حيث بدأت، أي إلى أصوات الضحايا.
- ٦٤ - أصوات الضحايا هنا في أفريقيا، ضحايا الرق والاستعمار الشنيعين في الماضي، وفي وقت أحدث ضحايا الحروب الأهلية والعنف فيما بين الأعراق والاعتصام الجماعي. إننا لا نستطيع أن نتجاهلها.
- ٦٥ - يجب ألا نعود إلى الوراثة وألا نتباطأ في رحلتنا.
- ٦٦ - فإنهاء الإفلات من العقاب هو التعهد الرسمي الذي قطعناه على أنفسنا. دعونا نفي به لكيلا تطارد أحفادنا عندما يعودون بذاكرتهم إلى الوراثة أصوات الضحايا الجدد من ساحات التقتيل التي لم يولد اسمها بعد.
- ٦٧ - دعوهم يقولوا عنا إننا قد ارتفعنا إلى مستوى التحدي وبنينا محكمة جنائية دولية ذات قوة وفعالية وعالمية وإن هذه المحكمة قد حمت الأبرياء عن طريق ردعها حتى لأعتى الطغاة.
- ٦٨ - سيداتي وسادتي، دعوني أعرب لكم عن تمنياتي لكم جميعاً بتحقيق أفضل نجاح في مداواتكم الهامة.
- ٦٩ - وشكراً لكم.